

ماكرون يعتذر عن دور فرنسا في مذابح رواندا

وسبق أن أقر الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي، أول رئيس فرنسي زار كيغالي منذ الإبادة الجماعية، بـ"أخطاء جسيمة" من نوع من التعامي من جانب السلطات الفرنسية، كانت لهما "عواقب مأسوية تماما".

غير أن ماكرون أشار إلى أن فرنسا "لم تكن متواطئة" مع مرتكبي الإبادة، وهو ما أكدته تقرير أعدت تحت إشراف المؤرخ فينسان دوكلير وصدر في مارس الماضي.

وقال ماكرون إن "القتلة الذين كانوا يستكونون المستنقعات والتلال والكثايس لم يكن لهم وجه فرنسا. الدماء التي أريقت لم تكن عارا على أسلحة ولا أيدي جنودها الذين شاهدوا هم أيضا بعيونهم الفظائع التي لا توصف، وضمدوا الجراح وكتبوا دموعهم".

لكنه تابع "في اليوم التالي، بعدما وجد مسؤولون فرنسيون الوضوح والشجاعة لتوصيف ما جرى بالإبادة، لم تحسن فرنسا استخلاص النتائج المناسبة".



إيجيدي نكورانفا

ماكرون لم يقدم اعتذارات واضحة باسم الدولة الفرنسية

ورأى أن بلاده "إذ أرادت منع وقوع نزاع إقليمي أو حرب أهلية، فقد وقفت فعليا بجانب نظام ارتكب إبادة، وبتجاهلها الإنذارات الصادرة عن المراقبين ذوي الرؤية الأكثر وضوحا، إنما تحملت مسؤولية فادحة في تسلسل أحداث قواد إلى الأسوأ في حين كانت تسعى تحديدا لتداركها".

وتكريسا لتطبيع العلاقات، أعلن ماكرون تعيين سفير فرنسي قريبا في رواندا، وهو منصب شاغر منذ 2015 بسبب التوتر بين البلدين. وقال "تطبيع علاقاتنا لا يمكن أن يتم دون هذه المرحلة"، في وقت يتولى قائم بالأعمال حاليا تمثيل فرنسا في كيغالي.

غير أن المعارضة في رواندا تأسف لبقاء ماكرون "صامتا حيال السلطة الاستبدادية والانتهاكات لحقوق الإنسان" في عهد كاغامي الذي يترأس البلاد منذ 2000، وبإمكانه البقاء في السلطة حتى 2034 بموجب تعديل دستوري أقر العام 2015.

وقام ماكرون بمبادرة حيال كيغالي العام 2018 إذ أيد انتخاب الرواندية لويز موشيكوبو على رأس المنظمة الدولية للفرنكوفونيين في حين تعطي بلادها الأولوية منذ عدة سنوات لتعليم الإنجليزية.

وسعى لقلب هذا التوجه، دشن ماكرون المركز الثقافي الفرنكوفوني، الذي لن تقتصر مهمته على نشر الثقافة الفرنسية، بل كذلك تشجيع جميع موارد الفرنكوفونية وخصوصا الفنانين في المنطقة.

القضاء التركي يلاحق ضباطا متقاعدين بتهمة انتقاد أردوغان

الخطابات والأعمال التي قد تجعل اتفاقية "مونترو" الخاصة بحركة السفن عبر المضائق التركية موضوعا للنقاش.

وهذه الخطوة جاءت بعد أن اعتبر أردوغان بأن بيان نخبة من قادة البحرية التركية ناهج عن نيات سيئة، وأنه ليس من مهامهم نشر بيانات تتضمن تلميحات انقلابية.

واستبق أردوغان، الذي وصف اتهاماتهم بأنها "تتجاوز حرية التعبير"، بحملة اعتقالات طالت عشرة ضباط من أصل أكثر من مئة ضابط سابق وقعا على البيان، والذي يمثل تحديا لسلطة الرئيس التركي.

وكان الموقعون على البيان أكدوا على ضرورة الالتزام باتفاقية مونترو التي تنظم المرور عبر البوسفور والدردنيل، وهما مضيقان بين البحر الأسود والبحر المتوسط، وقالوا إنه تم استقبال النقاش حول الانسحاب المحتمل من الاتفاقية بقلق.

كما قالوا إنه يجب على القوات المسلحة التركية التمسك بمبادئ الدستور في تطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية، في دليل يرى مراقبون أنه ينم عن وجود معارضة قوية لسياسات أردوغان التي جعلت البلد في عزلة إقليمية ودوليا.

كيفالي - شكل اعتراف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون "بمسؤوليات" بلاده في حملة إبادة التوتسي خلال الحرب الأهلية في 1994 في رواندا بارقة أمل لباريس من أجل راب الصدع في العلاقات بين البلدين، بعدما ظل البلد الأفريقي على مدى عقود يتهم الفرنسيين بالتواطؤ في المذابح التي شهدتها البلاد قبل أكثر من ربع قرن.

وتفتتح الخطوة التي جاءت خلال زيارة ماكرون إلى كيغالي المجال أمام استئناف العلاقات مع رواندا، التي وصفها الرئيس الفرنسي ونظيره الرواندي بول كاغامي بأنها "قوية وغير قابلة للعكس" رغم مؤاذات بعض المنظمات الأهلية حول ضبابية الموقف الفرنسي.

وقال ماكرون الخميس أمام نصب جيسوزي التذكاري لضحايا الإبادة الجماعية في كيغالي "بوقوفي بجانبكم اليوم بتواضع واحترام، جئت للاعتراف بمسؤولياتنا"، مؤكدا في الوقت نفسه أن فرنسا "لم تكن شريكة" في الإبادة التي أوقعت أكثر من 800 ألف قتيل.

ويسعى الرئيس الفرنسي جاهدا لتحسين صورة فرنسا في أفريقيا لكن يبدو أن أمامه الكثير ليفعله خاصة وأن مسألة الاعتذار للجزائر عن الحقبة الاستعمارية لا تزال محل توتر بين الجزائريين والفرنسيين، وتكشف عن ازدواجية المعايير في التعامل مع دول القارة.

ورغم ترحيب كاغامي بخطاب ماكرون أثناء مؤتمر صحفي مشترك، معتبرا أنه ينم عن "شجاعة هائلة وأهم من اعتذار"، لكن إيجيدي نكورانغا رئيس المنظمة الكبرى للنجاجين من الإبادة "إيبوكا" أبدى أسفه لعدم قيام ماكرون بـ"تقديم اعتذارات واضحة باسم الدولة الفرنسية" أو "طلب الصفح".

ومع ذلك، رأى نكورانغا في الوقت نفسه أن الرئيس الفرنسي "حاول فعلا توضيح الإبادة ومسؤولية فرنسا. وهذا مهم جدا، إذ يثبت أنه يفهمنا".

ويررر ماكرون موقفه بالقول إن "الاعتذارات التي يرغب فيها سياسيون فرنسيون أيضا ليست مناسبة" وأنه يفضل "الاعتراف بالوقائع". وأضاف أنه "بالنسبة للصفح فليست أنا من أمته".

والقى ماكرون كلمته التي كانت تنتظر بترقب كبير في مستهل زيارته الأولى إلى رواندا، بعدما توجه إلى نصب الإبادة الجماعية على أحد تلال كيغالي، حيث ترقد رفات 250 ألف شخص من أصل أكثر من 800 ألف قتلوا في الإبادة.

وقال إنه يأمل أن يتمكن "الذين عبروا الليل من أن يغفروا لنا". وأعب عن أسفه لأن فرنسا "فضلت لزمس طويل الصمت على النظر إلى الحقيقة".

وكان الهدف المعلن لماكرون "استكمال تطبيع العلاقات بعد نحو 27 عاما من المسافة المريرة من عدم الفهم والمحاولات الصادقة ولكن الفاشلة للتقارب".

شبح مقاطعة قياسية يخيم على الانتخابات الرئاسية في إيران

خامنئي يستميل الناخبين في اقتراع على مقاس طرف واحد



اقتراع شكلي في ظل حكم دولة المرشد

في مسالة إجازة خوض مرشحين المنافسة بعد رفضهم من مجلس صيانة الدستور، كما فعل في 2005.

لكن في المقابل، تؤكد أن هناك مخاوف حقيقية للمرشد الأعلى الإيراني من تكرار سيناريو انتخابات مجلس الشورى في فبراير العام الماضي، حيث شهدت نسبة امتناع قياسية تجاوزت 57 في المئة.

وتظهر بعض التقديرات أن عدد الناخبين المصرح لهم بالاقتراع في الانتخابات الرئاسية يبلغ نحو 58 مليون إيراني، لكن من المرجح أن يقاطعها نصفهم على الأقل. ويقول المسؤولون إن نسبة المشاركة لم تقل عن 50 في المئة منذ أول اقتراع عقب الثورة في 1979.

وما يؤكد هذا الأمر أنه بعد انتهاء مهلة تسجيل المرشحين للاستحقاق الرئاسي عكست إصدارات الصحف الإيرانية مخاوف واسعة من عزوف نسبة كبيرة من الإيرانيين عن المشاركة في الاقتراع للانتخابات الرئاسية.

وعلى سبيل المثال، اعتبرت صحيفة "شرق" الإصلاحية في تقرير نشرته في وقت سابق هذا الشهر أن استطلاعات رأي مختلفة تشير إلى أن أكثر من نصف الناخبين لا يرغبون في المشاركة بعملية الاقتراع.

وقالت حينها إن "العهد المهم من المسؤولين أو القادة الحاليين والسابقين الذين تقدموا بترشيحهم، لم يساهم في رفع حرارة حماسة الناخبين التي لا تزال جليدية".

"إنستغرام"، وهي رسالة أراد توجيهها في الوقت نفسه إلى عموم الإيرانيين "تجاهلوا الذين يشنون حملات ويقولون إن لا طائلة من توجهه إلى ضايق الاقتراع وإنه لا ينبغي لأحد أن يشارك" في الانتخابات.

وحض المرشد الأعلى طيلة الأشهر الماضية على مشاركة واسعة تقترب من "اختيار صحيح لرئيس فعال"، في إشارة ضمنية إلى الأزمات الداخلية التي تعاني منها البلاد وأيضاً على مستوى العلاقات مع دول الشرق الأوسط والمفاوضات النووية.

وتأتي كلمة المرشد بعد يوم على إعلان روحاني أنه طلب من خامنئي المساعدة في توفير "منافسة" أكبر في الانتخابات الرئاسية، والتي اعتبرها متابعون أنها انتقاد صريح لـ"ديمقراطية المرشد" التي تقصي المعتدلين والإصلاحيين من المنافسة رغم وجود هيئة دستورية تختار المرشحين.

ومن المقرر أن يختار الإيرانيون في الـ18 من يونيو المقبل خلفا للرئيس حسن روحاني وسط مشاعر استياء واسعة إزاء أزمة اقتصادية واجتماعية خائفة، وعقب احتجاجات استخدمت السلطات الشدة في التعامل معها، في شتاء 2017 - 2018 وفي نوفمبر 2019.

وتعد نسبة المشاركة نقطة ترقب، إثر امتناع الآلاف من الإيرانيين عن التصويت في انتخابات البرلمان العام والتي انتهت بفوز ساحق للمحافظين، وذلك في أعقاب استبعاد المجلس الآلاف من المرشحين

في الوقت نفسه إلى عموم الإيرانيين "تجاهلوا الذين يشنون حملات ويقولون إن لا طائلة من توجهه إلى ضايق الاقتراع وإنه لا ينبغي لأحد أن يشارك" في الانتخابات.

وحض المرشد الأعلى طيلة الأشهر الماضية على مشاركة واسعة تقترب من "اختيار صحيح لرئيس فعال"، في إشارة ضمنية إلى الأزمات الداخلية التي تعاني منها البلاد وأيضاً على مستوى العلاقات مع دول الشرق الأوسط والمفاوضات النووية.

وتأتي كلمة المرشد بعد يوم على إعلان روحاني أنه طلب من خامنئي المساعدة في توفير "منافسة" أكبر في الانتخابات الرئاسية، والتي اعتبرها متابعون أنها انتقاد صريح لـ"ديمقراطية المرشد" التي تقصي المعتدلين والإصلاحيين من المنافسة رغم وجود هيئة دستورية تختار المرشحين.

ومن المقرر أن يختار الإيرانيون في الـ18 من يونيو المقبل خلفا للرئيس حسن روحاني وسط مشاعر استياء واسعة إزاء أزمة اقتصادية واجتماعية خائفة، وعقب احتجاجات استخدمت السلطات الشدة في التعامل معها، في شتاء 2017 - 2018 وفي نوفمبر 2019.

وتعد نسبة المشاركة نقطة ترقب، إثر امتناع الآلاف من الإيرانيين عن التصويت في انتخابات البرلمان العام والتي انتهت بفوز ساحق للمحافظين، وذلك في أعقاب استبعاد المجلس الآلاف من المرشحين

في الوقت نفسه إلى عموم الإيرانيين "تجاهلوا الذين يشنون حملات ويقولون إن لا طائلة من توجهه إلى ضايق الاقتراع وإنه لا ينبغي لأحد أن يشارك" في الانتخابات.

روسيا تحاول إقناع الغرب بمبادرة توقف الحروب الإلكترونية

وستعقد هذه اللجنة اعتبارا من يناير المقبل ما لا يقل عن ست جلسات من عشرة أيام بالتناوب بين نيويورك وفيينا إلى حين تقديم "مشروع معاهدة إلى الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والسبعين" في سبتمبر 2023 وفق ما جاء في القرار.

ويؤيد هذا الموقف بعد إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في وقت مبكر الخميس بالإجماع مقترحا روسيا يهدف إلى التوصل بحلول العام 2023 إلى معاهدة دولية بوقف الحروب الإلكترونية، في مبادرة تنظر إليها الدول الغربية بتشكيك.

ويخشى خبراء ومسؤولون غربيون من أن تؤدي معاهدة تتضمن قيودا إلى تسهيل وقف الغاذ إلى الإنترنت وتعزيز مراقبة المستخدمين في بعض الدول.

وقال دبلوماسي غربي لوكالة الصحافة الفرنسية، طلب عدم الكشف عن اسمه، إنه "من خلال فكرة التوصل إلى معاهدة دولية بريد الروس أيضا فرض قيود على الإنترنت".

ويشمل القرار الذي صاغ بالتعاون مع غينيا الاستوائية، وهو بعنوان "مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض إجرامية"، إجراءات عمل لجنة خاصة شكلت عام 2019.

من خلال فكرة إبرام معاهدة دولية لا يبريد الروس إبعاد التهم عنهم فقط، بل يسعون لفرص قيود على الإنترنت

وجاريت الولايات المتحدة والدول الأوروبية ومنظمات غير حكومية مدافعة عن حقوق الإنسان بقوة في السنوات الأخيرة سعي روسيا إلى ضبط استخدام المعاهدة الإلكترونية بموجب اتفاقية دولية، إذ ترى في المبادرة الروسية وسيلة "لاسكات" شبكة الإنترنت والحد من استخدامها ومن حرية التعبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

أثقرة - بدأ القضاء التركي جولة أخرى من الملاحقات ضد منتقدي الرئيس رجب طيب أردوغان الذي طالما سعى إلى فرض نفسه على الجميع ولو بالإكراه من أجل تنفيذ أجنداته السياسية داخليا وخارجيا، والتي يرى منتقدوه أنها لا تأتي إلا ضد مصالح البلاد.

واستدعت النيابة العامة في أنقرة الخميس 84 مشتبهيا في إطار التحقيقات المستمرة حول بيان نشره ضباط متقاعدون برتبة أدميرال من القوات البحرية حول اتفاقية "مونترو" الموقعة منذ 85 عاما، والتي تضمن حرية عبور السفن المدنية عبر مضيقي البوسفور والدردنيل في السلم وكالة.

وتنقلت وكالة الأناضول عن النيابة القول في بيان إن "مكتب التحقيق في الجرائم الإرهابية بدأ تحقيقا لتحديد الأشخاص المحتمل أن تكون لهم

ارتباطات مع قرابة 103 من الأدميرالات المرتقين على بيان مونترو".

وأوضحت أن المشتبهين يواجهون تهمة "الاتفاق على ارتكاب جريمة ضد أمن الدولة والنظام الدستوري".

ودأب أردوغان منذ توليه الرئاسة في أغسطس 2014 بعد تحويل كل الصلاحيات بيده إلى حض الأجهزة الأمنية والقضائية على كتم أصوات منتقديه واعتقال كل من يخالفه الرأي ليكون المنفرد بالسلطة، الأمر الذي جعل تركيا تعاني أزمات لا حصر لها جراء سياساته التي يرى كثيرون أنها عبثية.

وكانت النيابة العامة بانقرة قد فتحت في الخامس من أبريل الماضي تحقيقا حول بيان أصدره عشرة ضباط متقاعدين والذي دعا إلى تجنب جمع جميع أنواع

